"هيئة الطرق": كود الطرق السعودي يعتمد معايير تحديد السرعات التصميمية للطرق

21 أبريل، 2025

الهيئة العامة للطرق
Roads General Authority
حسب كود الطرق السعودي
معايير تحديد السرعة التصميمية للطرق
ماهي؟
السرعة التصميمية
هي السرعة الآمنة التي يُصمم الطريق لتحملها.
تُحدد بناءً على:
التضاريس:
تتأثر السرعة بنوع التضاريس (سهول، تلال، جبال).
نوع الطريق:
تختلف السرعة بين الطرق السريعة والشريانية والمحلية.
العناصر الهندسية:
تؤثر المنحنيات والانحدارات والميول على تحديد السرعة.
حجم الحركة:
تقل السرعة مع زيادة كثافة الحركة ونوع المركبات.
البيئة المحيطة:
تؤثر التقاطعات ومعابر المشاة على تحديد السرعة.
طريقنا واحد
RGAsaudi | www.rga.gov.sa

أوضحت الهيئة العامة للطرق أن كود الطرق السعودي اعتمد معايير لتحديد السرعات التصميمية للطرق لتحملها؛ بهدف تعزيز السلامة المرورية.

وتأتي هذه المعايير ضمن جهود مستمرة لتحسين جودة الحياة، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في شبكة الطرق بالمملكة.

وأكدت "هيئة الطرق" أن كود الطرق حدد السرعات التصميمية بناءً على عوامل تشمل نوع الطريق، حيث تختلف السرعة بين الطرق السريعة والشريانية والمحلية والتضاريس، إذ تتأثر السرعة بالسهول والتلال والجبال وحجم الحركة، حيث تقل السرعة مع زيادة كثافة الحركة وتنوع المركبات والبيئة المحيطة، مثل: التقاطعات، ومعابر المشاة، والعناصر الهندسية، كالمنحنيات والانحدارات.

ويُعد كود الطرق السعودي مرجعًا فنيًا شاملاً لكافة الجهات المسؤولة عن الطرق في المملكة، بما في ذلك الوزارات وهيئات تطوير المدن، وأمانات المناطق، وبلديات المدن والمحافظات وغيرها؛ بهدف تمكين هذه الجهات من الوصول إلى المعلومات اللازمة؛ لتخطيط وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة الطرق بكافة أنواعها في المملكة، مع مراعاة الجوانب البيئية ومتطلبات المركبات ذاتية القيادة، بالإضافة إلى الإرشادات والرسومات والإجراءات وقوائم التدقيق لكافة شبكات الطرق في المملكة، لتحقيق الحد الأدنى المقبول من مستويات الجودة والسلامة والأمان والكفاءة الاقتصادية والاستدامة.

وبدأ العمل بهذا الكود بشكل استرشادي حتى نهاية العام الماضي، فيما فُعّل وطُبق على جميع الجهات الحكومية مع بداية العام الجاري، على أن يُفعل على الجهات الخاصة في منتصف هذا العام.

يأتي ذلك في إطار تحقيق مستهدفات إستراتيجية قطاع الطرق التي تركز على السلامة والجودة والكثافة المرورية؛ وتهدف إلى الوصول إلى المرتبة السادسة عالميًا في جودة الطرق بحلول عام 2030.

يُذكر أن الهيئة العامة للطرق أُنيطت بها مهام الإشراف على قطاع الطرق وتنظيمه، من خلال وضع السياسات والتشريعات اللازمة، ومن بينها إطلاق كود الطرق السعودي.